منذ بداية التاريخ الحديث حاول الباحثون بيان التغير في أنظمة الحكم التي انتقلت بالحكم من حالة فردية يعد فيها الملك الامر الناهي و صاحب الحق المعطى من الله في كل السياسات المرعية في نطاق جغرافي محدد الى النظام السائد حاليا القائم على الشرعية السياسة بأنواعها و يعد ماكس ويبر من ابرز من بحث غي هذا الجانب و عزى هذا التحول الى التغيير في تفكير الافراد و الجماعات حيث اصبح التنظيم المنطقي المنطلق الأساس في الدولة الحديثة و لهذا التغير في التفكير ثلاث سمات رئيسية هي القابلية للحساب و السلوك المنهجي و القدرة على المراجعة الذاتية و نتج عن هذا التحول البيروقراطية الحديثة التي تتسم بالتخصص و الأنظمة و التعليمان و الكفاءة العملية و البعد عن الشخصنة. وعليه فان شكل القيادة السياسية أساس في بلورة هذا النظام

ان الشرعية تتلخص في تتطبع الشعور العام بوجوب طاعة مؤسسة او الشخص و لها مصادر فحسب ماكس ويبر تقسم مصادر الشرعية الى ثلاث أنواع وهي التقليدية القائمة على الحق الإلهي المكرس في شخص الملك والكرزماتية الذي فسرت بأكثر من طريقة حيث ان البعض فسر هذه الشرعية بالشرعية القائمة على الانتخاب أصحاب الشخصيات والمهارات الملهمة لشغر المواقع القيادية اما اخرين فقد قالوا ان الشرعية الكاريزمية غير موجودة في النظم الحديثة الا عند وقوع ازمة داخلية او خارجية ويتم الايمان بقدرة الزعيم ذو الكاريزما المستمد شرعيته من ايمان الجموع على اخراجهم من الازمة. ثالثا الشرعية القائمة على الأنظمة والقوانين وهي المعتمدة في اغلب الدول المتقدمة وما تصبو اليه الدول وهي غير متصلة بالنظام السياسي المعتمد حيث ان الشرعية السياسية في دولة مثل الصين قائمة على الأنظمة والقوانين المستمدة من الادبيات الماركسية (ليست ديموقراطية). توافق شرعية ويبير حيث ان تعريفات ويبر تناسب الكثير من الدول في العام وخاصة انه يعتمد الاصطفاف الشعبي مؤشرا رئيسيا لمدى شرعية هذا النظام السياسي. ز على العكس من النظريات الأخرى لتصنيف شرعيه الدول التي تعتمد على المُثُل التحررية للمساواة والحقوق. وبهذا توفر الشرعية الويبيرية أساسًا قابلاً للقياس للتقييم الأخلاقي للدول مع تجنب الافتراضات الأكثر جدلا حول الفردية الليبرالية، والمساواة، والديمقراطية - المُثل التي ينظر إليها بشك من قبل الكثيرين، لأسباب تاريخية. في الوقت نفسه، يمكن أن يُظهر سبب كون الشرعية توجد في العديد من الدول التي لا تعتمد الديمقراطية او غيرها وبصرف النظر عن الطرق الأخرى التي يمكننا من خلالها تقييم الدول أخلاقياً، لذلك تعتبر تعريفات ويبر أساسا في النقد لشرعية الدول؟

أدت العولمة والنمو الاقتصادي إلى تفكيك الشكل التقليدي للنظم السياسية و الاقتصادية محليا لتواكب العالم ز لكن زخم التغير كان مختلفا بين الدول و عليه كان يلوك تغيير الوضع القائم عالمبا ليكون اكثر استقبالا لهذه الدول و لكم بدون تعديل فعال لهذا الواقع القائم على المنفعة المشتركة و الانخراط بسلاسل التوريد العالمية المحلية والدولية الجديدة ،ز قد أدى هذا الى تراجع الشرعية الذي كان لا مفر منه حيث ان الأنظمة استغلت شرعيتها في تعديلات من الممكن ان لا تتوافق بشكل مباشر مع حاجة فئات معينه من الشعوب و الشد العكسي الذي يقوم على عرقلة هذه التغييرات لصالح الوضع القائم . وعند قيام الازمات تتكشف اثار تأكل الدولة القطرية على حساب زيادة التدخل من المؤسسات الدولية ولنبتعد عن دول العالم النامية الأكثر تعرضا للازمات و ننظر الى الازمة اليونانية التي تم فيها إيجاد الحل من خلال الاتحاد الأوروبي و كم الحرج للدولة اليونانية التي عانت من تأكل شرعيتها الشعبية من جانب و التفاوض مع الدول و المؤسسات الأوروبية التي تدفع نحو التقشف في ظل ازمة طالت جميع جوانب الحياة و عليه فان مصادر الشرعية حسب ويبر تأثرت بشكل بالغ و بالذات الكاريزمية منها حيث ان الميل نحو الأفكار الشعبوية يكون اكثر شعبية و ما تمثله هذه الأفكار من تدمير للبنية المجتمعية.

مع ان التأكل في اشكال الشرعية التقليدية و الكارزماتية يبدوا جليا في ظل العولمة و لكن التزايد في دور البحث العلمي و السياسات العامة المستندة الى الأدلة البحثية اعطى العلم شرعيه كبيرة حيث الأدلة المثبتة بمنهجيات واضحة و قابلة للنقد و هي أداة يمكن استخدامها في التفاوض من الشركاء العالميين للخروج بأفضل النتائج و في دول شرق افريقيا مثال على هذا النمط من التقدم المدعم بالعلم من خلال شراكات عالمية حيث ان فعالية هذا الأسلوب زادت من شرعية الدولة المركزية لنجاحها في زيادة التنمية المحلية و لكن يبقى فرض سياسات معينه من قبل السياسيين الذين ينتمون للمدرسة الواقعية في السياسات الدولة و محاولات الهيمنة على الشركاء الأصغر حجما التحدي الأكبر للعولمة و الشرعية التي صنعها التعاون و التبادل الاقتصادي و العلمي.